ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الأميركيّون يَتعسّرونَ مجدّداً في الشرق الأوسط

د. وفيق إبراهيم

محاولات الأميركيين لترميم تراجعاتهم في الشرق الأوسط تصطدم بعقبات حادة جداً، تدفع بهم نحو مزيد من الخسائر وسط ترقبين صيني وروسي يتحيّنان الفرص للاستثمار.

كما أنّ إيران تواصل اختراقاتها للنفوذ الأميركي فتذهب أكثر نحو وضعية الدولة الإقليمية الأساسية، وتدعم بذلك التقدم الروسي –الصيني.

لذلك فإنّ عالماً متعدد القطب يتسلل من خلال رائحة البارود في الشرق الأوسط والصراعات المتفاقمة في معظم دوله.

كيف يحاول الأميركيون ترميم تراجعهم؟

يبدو واضحاً أنهم يعملون على إعادة إحياء معارك جديدة في معظم البلدان التي كان الإيرانيون قد بنوا فيها مواقع تحالفات هامة.

فبدأوا باستخدام شعارات متشابهة في العراق ولبنان بواسطة تحالفاتهم في هذين البلدين.

هذا التشابه استند إلى وجود سلاح خارج إطار الدولة في البلدين، أيّ الحشد الشعبي في العراق وحزب اللّه في لبنان.

فهل من باب المصادفات أن تفتح القوى العراقية المؤيدة للأميركيين داخل حكومة الكاظمي وأحزاب الوسط وكردستان وبعض الأطراف الجنوبية ملف سلاح الحشد الشعبي وضرورة وجود سلاح شرعي واحد خاص بالدولة؟

وهل من باب الحرص على الأمن العراقي، الهجوم الذي شنته المخابرات العراقية مدعومة من الجيش على مكاتب «حزب اللّه العراق» بذريعة أنه يهاجم المنطقة الخضراء في بغداد، حيث تمركزت قوات أميركية؟ وسرعان ما ترتفع أصوات بضرورة تجريد الحشد الشعبي من سلاحه؟

للتنبيه فإنّ هذا الحشد هو الذي قضى على الإرهاب القاعدي والداعشي الذي كان مدعوماً منذ ٢٠١٦ من تركيا وأميركا. ولم يكتفِ الحشد بالدفاع عن المناطق الشيعية بل حرر الموصل والمناطق الوسطى وكركوك مانعاً سقوط العاصمة بغداد وكردستان في الشمال.

أما العنصر الإضافي فهو أنّ الجيش العراقي لم يتمكن من إعادة بناء قواه وألويته بسبب الممانعة الأميركية الواضحة.

هذا يعني أنّ الأميركيين يمنعون تشكل

قوة عسكرية مركزية، لإبقاء العراق ممزّقاً بين جهات ثلاث، وبالتالي سياسات ثلاث إلى أن تحين مرحلة تشكّل ثلاث دول على أنقاض العراق الواحد.

هذا الموضوع جرى نسخه في لبنان أيضاً.

فبدأ السياسيون الأميركيون في واشنطن بالمطالبة بتجريد حزب اللّه من سلاحه وحصره بالدولة اللبنانية. فانتقل الأمر إلى السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا التي بدأت بإطلاق تصريحات تربط بين تجريد السلاح من أيدي حزب اللّه والمساعدات المالية للبنان من الأميركيين وصندوق النقد الدولي.

ولم تكتفِ بهذا القدر، بل حرّضت تحالفاتها اللبنانية على استهداف سلاح حزب اللّه بشكل يوميّ، وكادت أن تدفع الأوضاع الداخلية اللبنانية إلى احتراب داخلي خطير. وتبيّن في غضون الشهر الأخير أنّ هناك عودة ملحوظة لتنظيمات إرهابية من داعش والنصرة إلى شرقي سورية وأنبار العراق ووسطه متواكباً مع رفض أميركي في مجلس الأمن الدولي على رفض وضع منظمة حراس الدين المتفرّعة من القاعدة على لائحة الإرهاب الدولي.

فاتضح على الفور أن الأميركيين يراهنون على حراس الدين الذين يمتلكون نحو ألفي مسلح في منطقة إدلب السورية، لوقف تقدم الجيش السوري مع فتح الباب مجدداً لآلاف المقاتلين من داعش والنصرة للعودة العسكرية الفاعلة إلى البادية السورية والمناطق المحاذية لآبار النفط في شرقي سورية.

أما لجهة إيران فنظم الأميركيّون عقوبات جديدة عليها، متجهين لدعم هجمات سعوديّة على شمالي اليمن ومُحرّضينَ تحالفاتهم على اقتسام الجنوب.

ما هي نتائج هذا التحرك الأميركي الجديد؟

على مستوى العراق أعاد «الحشد الشعبي» تنظيم قواه ووحدة تنظيماته، دافعاً نحو الإفراج عن مقاتلي «حزب اللّه العراق» الذين اعتقلتهم حكومة الكاظمي.

بذلك تمكن هذا الحشد من الكشف عن «أميركيّة الكاظمي»، وهذا لن يتأخر في إحراق مزاعمه بالوسطية والدور المتوازن داخل العراق، واعتباره هدفاً رديفاً للاحتلال الأميركي فيه، أي أن الأميركيين خسروا ورقة كادت أن تنجح بإيهام العراقيين بإدارتها المتوازنة.

هنا يجب التنبه إلى أن العراق عاد إلى أداء دور ميدان مفتوح الصراع بين الحشد الشعبي وتحالفاته وبين الأميركيين المحتلين وتحالفاتهم، وذلك بعد هدنة لم تزد عن أقل من شهرين.

لجهة لبنان، طوّق حزب اللّه وتحالفاته الهجمات المطالبة بتجريده من سلاحه، مستثيراً أجواء تأييد شعبية، تمكنت من تطويق حركة السفيرة الأميركية وتحالفاتها الداخلية، على قاعدة أن لسلاح حزب اللّه دوراً وطنياً متواصلاً بمواكبة استمرار المخاطر الإسرائيلية على لبنان من جهة والإرهاب الإسلامي من جهة أخرى.

أما اليمن، فنجح باستيعاب هجمات جوية سعودية، معيداً إطلاق صواريخ ومسيّرات أصابت وزارة الدفاع السعودية في الرياض وإدارة المخابرات وقواعد عسكرية عدة، كما نجح بتحرير مديرية ردمان بالكامل.

ولم تتأثر إيران بالعقوبات الأميركية الإضافية التي مرت من دون أي ضرر يذكر.

هذه الخيبات شجعت الأميركيين على تشجيع منظمة «قسد» الكردية على سرقة غلال السوريين الزراعية في الشرق والسكك الحديدية والإقدام على عمليات قتل وسرقة وخطف لنشر الفوضى.

يتبين أن محاولات الترميم الأميركية أصيبت بخسارة جديدة قد لا ترمي بها خارج الشرق الأوسط، لكنها تضعها في مأزق جديد وتحشرها في صراعات جديدة لن تكون لها فيها الريادة والسيادة. ما يعني أن الورقة الأميركية الأخيرة هي حرب إسرائيلية على لبنان بمواكبة هجمات أميركية في شرق سورية وإدلب والعراق فهل هذا ممكن؟

إذا حدثت هذه الحرب، فلن تكون أكثر من إعلان عن انتهاء العصر الأميركي في الشرق الأوسط أو ولادة نظام متعدّد القطب تشارك فيه إيران على مستوى العالم الإسلامي.

قرار «إسرائيل» بالتنقيب عن النفط في لبنان.. إعلان حرب أم استثمار فرصة؟

د. أمين محمد حطيط

منذ أن ظهر التباين بين لبنان والعدو الإسرائيلي بشأن حدود المنطقة البحرية الاقتصادية الخالصة للبنان، امتنعت «إسرائيل» عن الاقتراب من المنطقة التي يتمسك بها لبنان ويصرّ على أنها جزء من حقوقه خشية من ردّ فعل المقاومة، ولم تفلح الوساطة الأميركية رغم مضيّ أكثر من ٦ سنوات على انطلاقاتها لم تفلح في حلّ الخلاف حول المنطقة المتنازع عليها والبالغة مساحتها ٨٦٢ كلم٢.

الخلاف اللبناني الإسرائيلي هذا فاقمه أيضاً العدوان الإسرائيلي على ١٣ منطقة حدودية جنوبي خط الحدود الدولية مع فلسطين المحتلة، التي تطمح «إسرائيل» لإسقاطها وإعادة ترسيمها مجدّداً بما يكسبها مساحات تحتلها الآن وتدّعي خلافاً للحقيقة والقانون بأنها مناطق متنازع عليها، وهي ليست مطلقاً محلّ نزاع لأن اتفاقية بوليه نيوكمب نهائية وحاسمة وتؤكد أنّ هذه المناطق لبنانية من دون أدنى شكّ وبهذا اعترفت الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٠ وعلى هذا جرى التحقق من الاندحار الإسرائيلي من قبل لجنة برئاستي في ذاك العام.

بيد أنّ المطامع الإسرائيلية لا تقتصر في لبنان على البحر وما فيه او الحدود البرية ومناطقها الـ ١٣ المعتدى عليها بل تشمل أيضاً الحدود اللبنانية السورية حيث ضمّت «إسرائيل» وبدعم أميركي مزارع شبعا اللبنانية إلى الجولان السوري وضمّت إليها كامل المنطقة مضافة إليها الغجر اللبنانية وبعض المساحات في العباسية والنخيلة، ما جعل الحقوق اللبنانية موضع المطامع الإسرائيلية تصل إلى ٨٦٢ كلم٢ في البحر، و٢٥ مليون متر مربع جنوبي خط الحدود الدولية مع فلسطين المحتلة و٤٢ كلم٢ في مزارع شبعا والغجر.

وترى «إسرائيل» انّ القانون الدولي لن يوفر لها أيّ فرصة لنيل شيء مما تطمع به، فقانون البحار يعطي الحق للبنان في البحر واتفاقية بوليه نيوكمب المصادق عليها دولياً تثبت حدوده مع فلسطين بشكل نهائي لا يغيّر في نهائيته ما أقدم عليه ترامب في خريطته المرفقة برؤيته للسلام تلك الخريطة التي أغفلت الحدود وعملت بخط هدنة مؤقت، وأخيراً الاتفاقات اللبنانية السورية حول مزارع شبعا التي تؤكد لبنانية المزارع.

ولأنّ القانون بكلّ قواعده نصاً واتفاقيات دولية يمنع «إسرائيل» من نيل ما تطلب، فإنّ «إسرائيل» تعود إلى منطق القوة الذي هو في الأصل أساس نشأتها، ولكن إعمال منطق القوة ضدّ لبنان بعد العام ٢٠٠٦ بات بالحسّ «الإسرائيلي» العملي والتجريبي متعذّراً بسبب معادلة الردع الاستراتيجي التي فرضتها المقاومة التي يقودها ويمارسها حزب اللّه. أضف إلى ذلك انّ وجود المقاومة وحلفائها في السلطة اللبنانية بات من شأنه أن يمنع أيّ حكومة في لبنان من التنازل لـ «إسرائيل» مهما كانت الضغوط الأميركية. ما يعني أنّ «إسرائيل» وصلت في مواجهة لبنان إلى الحائط المسدود لأنّ القانون لا يعطيها حقاً والمقاومة تحرمها من استعمال القوة لاغتصاب ما تريده. وباتت «إسرائيل» أمام فرض من اثنين: أما أن تخضع لقواعد القانون وتتخلى عن أطماعها، أو أن تزيل عقبة حزب اللّه لتعود وتستند إلى منطق حق القوة وتغتصب ما تريد إما باتفاقية إذعان وإما بفرض ميداني تنتجه الحرب.

وفي السنوات الأخيرة راهنت «إسرائيل» على الحرب الكونيّة على سورية لتفكيك محور المقاومة وإسقاط حزب اللّه، لكن الحرب استنفدت مراحلها ولم يتحقق شيء مما تمنّت، وراهنت على استراتيجية الضغوط القصوى ضدّ محور المقاومة بما فيه إيران وسورية وحزب للّه، ولمست في الأسابيع الأخيرة نوعاً من الجنون الأميركي ضدّ لبنان عامة وحزب اللّه خاصة، وظنّت انّ ما كتبته صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية من أنّ «لبنان يتجه إلى الانهيار والبؤس والجوع»، انه كلام سيتحقق، ونظرت بارتياح إلى سلوك سفيرة أميركا في لبنان السلوك الخارج على كل قواعد القانون الدولي العام واتفاقية فيينا التي تنظم السلوك والعلاقات الدبلوماسية بين الدول، وكانت غبطتها شديدة عندما لمست الانقسام اللبناني العمودي والحادّ حول أداء تلك السفيرة، وكوّنت من كلّ مشاهداتها صورة جعلتها تظنّ بأن فرصة اتخاذ القرارات الصعبة في مواجهة لبنان قد حانت، فسارعت إلى استغلالها واتخذت في مجلس وزرائها قراراً بالسماح بالتنقيب عن النفط والغاز في المناطق المتنازع عليها مع لبنان وتحديداً في البلوكات ٨ و٩ و١٠ من تلك المنطقة اللبنانية. فإلى أين سيقود هذا القرار؟

في البدء لا بدّ من التأكيد أنّ حسم النزاع على حدود المنطقة الاقتصادية من جانب واحد هو عمل غير مقبول خاصة إذا جاء من طرف لم يوقع قانون البحار كما هو حال «إسرائيل»، كما أنّ قبول لبنان الرسمي بالأمر الواقع الإسرائيلي المفروض هو أمر غير مقبول وغير متوقع، وبالتالي يكون على لبنان ومن أجل حماية حقوقه أن يتصرف بكلّ ما هو متاح له من مسالك ويلج كلّ ما يمكنه ولوجه من أبواب، وتأتي في طليعة تلك الوسائل الدبلوماسية بما فيها اللجوء إلى الأمم المتحدة وهيئاتها وكذلك اللجوء إلى طرف ثالث من الدول التي تدعي صداقة لبنان وفي طليعتها أميركا.

واشنطن تخسر الجولة الحاسمة حول الاتفاق النوويّ

ناصر قنديل

– خلال لقاء جمعني في زيارتي لطهران، بوزير الخارجية الإيرانية الدكتور محمد جواد ظريف في مطلع شهر شباط الماضي، وفي لحظة تأزم حول الملف النووي، والتهديدات الأوروبية بنقل الأمر إلى مجلس الأمن الدولي، وفقاً لبنود الاتفاق بمنح الأطراف الموقعة على الاتفاق هذا الحق إذا وقعت مخالفات متمادية في تطبيقه من جانب أحد الموقعين. وكان مفوّض السياسة الخارجية الجديد الأوروبية جوزيب بوريل يغادر طهران بعد جولة محادثات، قال ظريف، إيران لن تخرج من الاتفاق مهما كانت الضغوط والاستفزازات، فسوف نجد رداً من ضمن الاتفاق لأن أحد أكبر المكاسب القانونية والسياسية لإيران من الاتفاق يستحق في شهر تشرين الأول، وهو رفع الحظر عن استيراد وتصدير السلاح منها وإليها، وهو أمر تلقائيّ وفقاً لنصوص الاتفاق ولا يحتاج إلى قرار من مجلس الأمن الدولي الذي صادق على الاتفاق، بل إن تجديد الحظر هو الذي يحتاج إلى قرار، تشق إيران ويعلم الأميركيون والأوروبيون أنه مستحيل في ظل فيتو روسي صيني، بالتمسك بمندرجات الاتفاق كنموذج لحل الخلافات الدولية بالطرق الدبلوماسية، وهو ما يعرفه الأوروبيون، ويعترفون به، لكنهم يجسّون نبض إيران، ويبحثون عن مخارج لا تضعهم في مواجهة مع أميركا من دون التفريط بالاتفاق النووي كمدخل لفرص اقتصادية واعدة، ولاستقرار سياسي وأمني

موعود، ولذلك يسعى الأميركيون عبر الاستفزازات لإيصالنا إلى لحظة ضيق نخرج فيها من الاتفاق فنخسر هذا المكسب الكبير، لكننا لن نفعل مهما قلنا في سياق التصعيد إن خيار الخروج من الاتفاق وارد، والكلام يومها لم يكن للنشر طبعاً، لكنه اليوم بات من المفيد وضعه في التداول، فكل شيء قد بلغ النهايات.

– بالأمس كان الموعد في مناقشات مجلس الأمن الدولي حول الطلب الأميركي بتجديد حظر السلاح على إيران، وكانت المواقف واضحة بتحميل واشنطن مسؤولية زعزعة مسار تطبيق الاتفاق عبر الانسحاب الأحادي. ولم يكن الأمر محصوراً بما قاله مندوبا روسيا والصين، بل أظهرت مواقف غالبية الأعضاء تقديراً للالتزام الإيراني بالاتفاق وموجباته، رغم الانسحاب الأميركي وتشديد العقوبات على إيران، وبدت المواقف الأوروبية الرافضة لتجديد الحظر بصفته إعلان سقوط للاتفاق، أقرب لموقف كل من روسيا والصين ولو بلهجة أخرى. والحصيلة خسارة أميركية مدوّية، وانتصار دبلوماسي نوعي لصالح إيران، التي سيكون بمستطاعها عقد صفقات شراء وبيع الأسلحة من دون تعقيدات قانونية أممية، والكلام الأميركي كان واضحاً لجهة وجود تفاهمات إيرانية مع كل من روسيا والصين على صفقات سلاح كبيرة، في ظل امتلاك إيران لبرامج تطوير صاروخي يحظى بدعم دبلوماسي صيني وروسي، وسيحظى وفق الاتهامات الأميركية بالمزيد من الدعم التقني واللوجستي بعد رفع حظر السلاح، وتحوّل الحركة الأميركية إلى طلقة طائشة في الهواء، رغم الحشد الإعلامي الذي قامت به حكومات الخليج الفارسي وحكومة كيان الاحتلال لصالح تظهير خطورة رفع الحظر عن إيران.

– بعد تشرين الأول إيران ستمضي سريعاً في تنمية مقدراتها العسكرية، وستصبح أشد منعة، وأكثر قدرة على توجيه التهديدات، وستفرض حضوراً عسكرياً كقوة أولى في المنطقة، لا يمكن تحدّيها، وما هي إلا شهور قليلة وتمضي، فكيف ستتصرّف إدارة الرئيس دونالد ترامب مع دروس هذه الجولة، في ظل انسداد الخيارات العسكرية، وانعدام فرص تحقيق أي تراجع لإيران وقوى المقاومة مهما بلغ الحصار وتمادت سياسات التجويع عبر تشديد العقوبات، وفي ظل تراجع فرص الرئيس دونالد ترامب في الفوز بولاية رئاسية ثانية بعد تقدّم منافسه جو بايدن عليه بـ ١٫١٤ من أصوات الناخبين وفقاً لاستطلاعات الرأي؟

– المنطقة وفي قلبها لبنان على موعد مع الكثير من المفاجآت، خلال المئة يوم المقبلة، وكل حدث قابل للتحوّل إلى باب للتصعيد أو إلى باب للتفاوض، وإمكانيات الانزلاق للمواجهة شديدة السيولة بلا ضوابط، وإمكانيات فتح الأبواب لتفاهمات قائمة، وصمود محور المقاومة وقواه ومجتمعات الدول التي يتحرّك على ساحاتها ستزداد مؤشراته في الاقتصاد كما استعداداته في الميدان، رغم الضجيج والتهويل والحديث عن الانهيار، وربما يحمل شهر أيلول الإشارات الأهم في الدلالة على وجهة الأحداث في اللعب على حافة الهاوية.

لا تبالغوا في أوهام إنهاء الحشد الشعبيّ وتكراره!

– شهدت بغداد خلال الأسبوع الماضي سلسلة عمليات حملت رسائل من فصائل المقاومة لواشنطن، مضمونها التذكير بالدعوة لرحيل قواتها من العراق، وتأكيد أن التراضي على حكومة مصطفى الكاظمي كان بغرض تسهيل تنفيذ قرار الخروج الأميركي من العراق، وليس فتحاً لباب تشريع هذا الاحتلال. وفي ليل ٢٢ حزيران قامت وحدات في جهاز مكافحة الإرهاب التي تتبع بقرارها للكاظمي، كقائد أعلى للقوات المسلحة، بحملة اعتقالات لعدد من مقاتلي الحشد الشعبي، خصوصاً المنتمين لكتائب حزب اللّه، والحملة التي تم تسويقها من مناصري الكاظمي لدى الأميركيين بصفتها إثباتاً على استقلاله عن الحشد وشجاعته وقدرته على وضع حد لـ «الميليشيات»، تمّ تسويقها لدى قيادات الحشد بصفتها عملاً شكلياً لحفظ ماء وجه الحكومة ورئيسها بوجه الضغوط الأميركية والخليجية، فيما تمّ تسويقها إعلامياً وخصوصاً في وسائل الإعلام الخليجية بصفتها بدء العد التنازلي لمرحلة الحشد الشعبي، ونموذجاً قابلاً للتكرار في لبنان. وبدأت تخرج تحليلات في بعض المواقع اللبنانية تثير الضحك عن مشروع شبيه للكاظمي عنوانه النائب السابق لحاكم مصرف لبنان محمد البعاصيري.

– في ليل ٢٣ حزيران أقفل الحشد الشعبي كل مداخل المنطقة الخضراء، بوحدات مقاتلة ووجه إنذاراً للكاظمي عنوانه، أن محاولة الاستفراد بكتائب حزب اللّه لن تمرّ، وأن التمييز بين فصائل المقاومة لعبة مكشوفة، وأن ما جرى كان انتهاكاً صريحاً للاتفاق السياسي الذي تمت تسمية الكاظمي على أساسه، وبعد مفاوضات امتدت لساعات، تم التوصل إلى اتفاق يقضي بالإفراج عن عناصر الحشد الذين تمّت مداهمة منازلهم، خلال يومين، مقابل انسحاب وحدات الحشد الشعبي، وحفاظها على حال الاستنفار والجهوزية، وليل الاثنين خرج المعتقلون من السجن وقاموا بإحراق الأعلام الأميركية والإسرائيلية في الساحات العامة وتحت الكاميرات، وهتفوا ضد الكاظمي، وتم إسدال الستار على سيناريو بهلواني، يفترض أن بالمستطاع تغيير وقائع تمّت صياغتها بالدماء، بقرارات صنعت من الحبر، واستعادت التوازنات التي أنتجت حكومة الكاظمي، كإطار رسمي لانسحاب أميركي من دون معركة عسكرية، مكانها في السياسة العراقية، وصمتت طبعاً الأبواق الإعلامية التي كانت تتحدث قبل ساعات عن نظرية حجارة الدومينو، متوقعة تهاوي فصائل الحشد تحت مقصلة الكاظمي، واحداً تلو الآخر.

– في لبنان لا تختلف الأوهام عن العراق، ولا يختلف أصحابها، لكن الوقائع اللبنانية أشد صعوبة عبر تاريخ عقود من المقاومة، والتجارب والاختبارات الصعبة لمناوئيها، والذين رفعوا الدعوات لنزع سلاح المقاومة كانوا من أصحاب الأوهام المستمدّة من قراءة المبالغات الخليجية حول المشهد العراقي، ويُفترض بهم إعادة حساباتهم في ضوء التطورات العراقية، وفي ضوء المستجدات على جبهة النفط والغاز، وما تؤكده من مكانة المقاومة اقتصادياً، في حماية المورد الرئيسي الذي يعول عليه لبنان لأجيال قادمة، وكذلك في ضوء المستجدات المعيشية، حيث بعيداً عن نقاش عقيم حول النمط الغربي للعيش أو نمط شرقي، كأن المطروح هو استبدال اللبنانيين لمطبخهم وأزيائهم وكتابة نشيدهم الوطني باللغة الصينية، تقول المعلومات إن المقاومة تقود مشروعاً لتعزيز صمود اللبنانيين بتأمين سلع استهلاكية أساسية من مصادر لا تستبدل نمط العيش الغربي، لكنها تترجم معنى التوجه شرقاً لجهة الأسعار الأرخص، ومستوردة بالليرة اللبنانية بحيث لا ترتب ضغطاً على سوق الصرف وسعر الدولار.

– لو يخفف المتذاكون من أوهام رهاناتهم، ويبقون أقدامهم على الأرض، فيرتاحون ويريحون.

الشرق الجديد